

المستجدات الاقتصادية

نشرة صادرة عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية
بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

يونيو 2026

المستجدات الاقتصادية

وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

يونيو 2026م

المحتويات

3	مقدمة
4	تحليل المشهد الاقتصادي
6	إستشراف المستقبل
8	أبرز الأخبار والمؤشرات
1	إجراءات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني والمستجدات ذات الصلة
2	المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني
3	أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي
4	متوسط أسعار الصرف في عدن وصنعاء
5	متوسط أسعار الوقود

مقدمة

تصدر هذه النشرة الاقتصادية الشهرية عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي لرصد أبرز التطورات الاقتصادية في اليمن وتحليل العوامل السياسية والإدارية المؤثرة على مسار الاقتصاد وانعكاساتها على معيشة المواطنين. وتتابع النشرة بصورة منتظمة أهم الأخبار والمؤشرات المالية والنقدية، وعلى رأسها تحركات أسعار الصرف والقرارات المصرفية والحكومية ذات الصلة، إلى جانب مستجدات القطاع الخاص والانتهاكات التي يتعرض لها.

كما تقدم قراءة تحليلية مهنية تربط المؤشرات بسياقاتها المختلفة، اعتمادًا على رصد وتوثيق دوري، بهدف توفير صورة دقيقة وموضوعية تشكل مرجعًا للباحثين وصناع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

يعكس المشهد الاقتصادي خلال يونيو 2026 حالة توازن هش بين تحركات حكومية تستهدف إظهار جدية في مسار الإصلاح، وبين واقع اقتصادي ومعيشي ما يزال شديد الضغط على المواطنين والقطاع الخاص. فقد شهد الشهر سلسلة قرارات إدارية ومالية شملت تغييرات في مؤسسات الإيرادات " الضرائب، الجمارك "، تشكيل اللجنة العليا للمناقصات، واستمرار دور البنك المركزي اليمني في تعزيز دور لجنة تمويل الواردات، بالتزامن مع تنفيذ زيادة مرتبات موظفي القطاع المدني بنسبة 20% ودعم سعودي جديد للموازنة العامة. غير أن أثر هذه الإجراءات ظل محدوداً على مستوى الخدمات والأسعار والنشاط الاقتصادي ككل. فاستمرار أزمة الكهرباء في عدن وحضرموت، وشحة الغاز المنزلي في تعز ومحافظات أخرى، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين بسبب التهديدات البحرية، كلها عوامل أبقت الضغوط المعيشية مرتفعة رغم الاستقرار النسبي لسعر الصرف في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً خلال عام تقريباً حيث استقر سعر الدولار الواحد عند حدود 1550 ريال يمني.

ويُظهر ذلك أن المشكلة الاقتصادية لم تعد نقدية فقط، بل أصبحت مرتبطة بضعف الحوكمة، وتفكك الإيرادات، واضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع كلفة المخاطر الأمنية والعسكرية لاسيما مع التصعيد الذي تقوم به جماعة الحوثي بإعلانها التعبئة لمواجهة ما تسميه بالاحتلال الخارجي. ناهيك عن استمرار حالة الانقسام حيث تسيطر جماعة الحوثي على جزء مهم من البلاد في مناطق شمال ووسط وغرب اليمن. في المقابل، تمثل خطوات البنك المركزي المتعلقة بمنصة تداول العملات الأجنبية، وتمويل الواردات، وتعزيز مؤسسة ضمان الودائع، مؤشرات مهمة لتحسين الشفافية والثقة في القطاع المصرفي، لكنها تحتاج إلى بيئة تنفيذ مستقرة وتنسيق أكبر مع السياسة المالية ومؤسسات الإيرادات. كما أن استئناف الربط المالي مع مأرب، وبقية المحافظات كحضرموت والمهرة إذا اكتمل بصورة شفافة، قد يمثل تطوراً مهماً في توسيع قاعدة الموارد العامة.

أما في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، فتتزايد مؤشرات الاحتقان الاجتماعي نتيجة استمرار انقطاع المرتبات، وتردي الخدمات، واتساع الجبايات غير القانونية، وتراجع النشاط الإنساني والاقتصادي. وتكشف حملة “أنا جائع” عن مستوى متقدم من الضيق المعيشي، في وقت تحاول الجماعة تحويل الأزمة الداخلية إلى تعبئة سياسية وعسكرية.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن اقتصاد اليمن خلال يونيو لم يدخل مرحلة تعاف حقيقي بعد، بل مرحلة إدارة مؤقتة للأزمة. فالدعم الخارجي والإجراءات الحكومية وفّرت هامشاً محدوداً للاستقرار، لكنها لم تعالج بعد جذور الاختلال المرتبطة بالإيرادات، والخدمات، والانقسام المؤسسي، ومخاطر الحرب، وتدهور بيئة الأعمال، وضعف خلق فرص العمل.

شهدت شهر يونيو حالة من التصعيد العسكري والسياسي بين جماعة الحوثي والحكومة الشرعية، وهو ما ينذر بتجدد الحرب بين الجانبين، فيما يعيش المواطن اليمني وضعاً اقتصادياً صعباً في كافة مناطق اليمن، وتبدو السيناريوهات مفتوحة على كل الاحتمالات. نحاول هنا وبناء على تحليل المشهد السياسي والاقتصادي أن نضع السيناريوهات المحتملة:

السيناريو الأول: تحسن محدود ومشروع

يفترض هذا السيناريو استمرار الدعم الخارجي، وتحسن نسبي في أداء مؤسسات الإيرادات، ونجاح البنك المركزي في تنظيم سوق الصرف وتمويل الواردات، مع تراجع التوترات العسكرية والبحرية. في هذه الحالة قد يشهد الاقتصاد استقراراً نسبياً في سعر الصرف، وتحسناً جزئياً في دفع المرتبات وتشغيل الكهرباء، وتراجعاً محدوداً في ضغوط الأسعار. لكن هذا التحسن سيبقى هشاً ما لم يتحول إلى إصلاح مؤسسي مستدام.

السيناريو الثاني: استمرار الوضع الهش

وهذا السيناريو الأكثر ترجيحاً في المدى القصير. يقوم على استمرار الإصلاحات بصورة جزئية، مع بقاء مشكلات الكهرباء والوقود والإيرادات، واستمرار الاعتماد على الدعم الخارجي. في هذا المسار سيظل سعر الصرف مستقراً نسبياً في مناطق الحكومة، لكن الأسعار ستبقى مرتفعة بسبب تكاليف الشحن والتأمين وضعف الخدمات. كما سيواصل القطاع الخاص العمل في بيئة عالية المخاطر، مع قدرة محدودة على التوسع أو الاستثمار.

السيناريو الثالث: تدهور اقتصادي وتجدد النزاع .

يفترض هذا السيناريو تصاعد المواجهات العسكرية، أو توسع الهجمات البحرية، أو تعثر الدعم الخارجي، أو فشل الحكومة في ضبط الإيرادات والخدمات. في هذه الحالة قد تتجدد الضغوط على سعر الصرف، وترتفع أسعار السلع الأساسية، وتتفاقم أزمات الوقود والكهرباء، ويتراجع النشاط التجاري والاستثماري. كما قد يؤدي اتساع الاحتقان في مناطق الحوثيين إلى مزيد من القمع والجبايات والتعبئة العسكرية، بما يزيد هشاشة الوضع الإنساني والاقتصادي.

الخلاصة

يتجه الاقتصاد اليمني في المدى القريب نحو استمرار الهشاشة أكثر من التعافي. ورغم أهمية الإجراءات الحكومية والمصرفية الأخيرة، فإن اختبارها الحقيقي سيكون في قدرتها على تحسين الخدمات، وتوسيع الإيرادات العامة، وخفض كلفة المخاطر على القطاع الخاص، وحماية القوة الشرائية للمواطنين. ومن دون تقدم ملموس في هذه الملفات، سيظل الاستقرار الحالي مؤقتاً ومعتمداً على الدعم الخارجي أكثر من اعتماده على تحسن داخلي مستدام.

1. إجراءات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني والمستجدات ذات الصلة:

مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية ومؤسساتها:

- ترأس رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد العليمي، اجتماعاً حكومياً مصغراً لمتابعة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية، ومستوى التقدم في معالجة ملفي الرواتب والكهرباء، بحضور عدد من أعضاء المجلس وكبار المسؤولين. واستعرض الاجتماع مستجدات تنفيذ برنامج الإصلاحات، بالتزامن مع اعتماد مجموعة البنك الدولي إطار الشراكة الجديد لليمن للفترة 2026-2030، وإقرار تمويلات بقيمة 285 مليون دولار، إلى جانب الترحيب بمنحة المشتقات النفطية السعودية البالغة 150 مليون دولار لدعم تشغيل محطات الكهرباء. الاجتماع أكد على أهمية تعزيز الحوكمة والشفافية، وتحسين أداء المؤسسات الإيرادية، وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص، مع إقرار إجراءات لتأمين الوقود اللازم لمحطات الكهرباء في عدن، بما يسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحسين الخدمات الأساسية.
- مجلس الوزراء يقر القواعد المنظمة لتنفيذ قرار زيادة مرتبات موظفي القطاع المدني بنسبة 20 بالمئة، مع شمول المتعاقدين في الجهات الحكومية بهذه الزيادة، والحكومة تشترع في صرف العلاوات السنوية المتراكمة لموظفي الجهاز الإداري للدولة.
- أصدر رئيس الوزراء عدداً من القرارات بإحداث تغييرات استهدفت قيادات في وزارة المالية ومصلحتي الضرائب والجمارك، شملت القرارات تعيين رئيس لمصلحة الضرائب، ومدير عام لكبار المكلفين، ومدير عام لمكتب الضرائب في العاصمة المؤقتة عدن، إضافة إلى تكليف عدد من الوكلاء والوكلاء المساعدين في مصلحة الجمارك، ومدير عام لجمرك المنطقة الحرة، ومدير عام لجمارك عدن.
- لجنة اقتصادية مشتركة تقوم بإجراءات الربط المالي بين محافظة مأرب والبنك المركزي في عدن وعضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ مأرب سلطان العرادة يوجه بتقديم الدعم للجنة لإنجاز مهامها.
- رئيس مجلس القيادة الرئاسي يصدر قراراً بتشكيل اللجنة العليا للمناقشات والمزايدات برئاسة جمال ناصر عبد الله العاقل وعضوية كل من عبد الرقيب سيف محمد فتح،

وعبد السلام عبد الله سالم باعبود، وإبتهاج عبد القادر أحمد الكمال، وناصر مثنى صالح مثنى، بعد تعطل عملها لأكثر من عشرة سنوات منذ بداية الحرب. ورغم أهمية القرار إلا أنه ووجه بالعديد من الانتقادات التي أشارت إلى غياب معايير الكفاءة والنزاهة في اختيار أعضاء اللجنة.

- قال المدير التنفيذي لشركة صافر بأن الإنتاج الحالي من النفط نحو 15 ألف برميل نفط يومياً و1.6 تريليون قدم مكعبة من الغاز، مقارنة بمستويات أعلى قبل الحرب مؤكدا جاهزية الشركة الفنية لاستئناف تصدير الغاز المسال متى ما توفرت الظروف الأمنية والسياسية المناسبة وصدرت التوجيهات الحكومية.

البنك المركزي اليمني في عدن واللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات:

- أعلن البنك المركزي اليمني في عدن عزمه إطلاق منصة "بلومبرج" لتداول العملات الأجنبية بين البنوك اعتباراً من الأول من أكتوبر 2026، في خطوة تهدف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في سوق الصرف وتنظيم عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وفق الضوابط المصرفية المعتمدة.
- اطلعت لجنة حكومية مشتركة من وزارة المالية والبنك المركزي اليمني على سير العمل في فرع البنك المركزي بمحافظة مأرب، وبحثت إجراءات إغلاق وتسوية الحسابات الحكومية العامة واستكمال الربط الشبكي مع المركز الرئيسي في عدن.
- محافظ البنك المركزي وإدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير يناقشان في عدن استكمال الترتيبات التشغيلية للبنك بعد نقل مقره الرئيسي وإدارته العامة من صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن في يوليو من العام الماضي، استجابة لمتطلبات البنك المركزي والالتزامات الدولية عقب إدراجه ضمن الكيانات المحظورة من قبل وزارة الخزانة الأمريكية.
- عقد مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، اجتماعاً دورياً برئاسة محافظ البنك المركزي اليمني، ناقش خلاله استكمال البناء المؤسسي والتنظيمي للمؤسسة وإقرار لوائح عملها وخططها الاستثمارية ونسب الاشتراكات وزيادة رأسمالها. واستعرض الاجتماع عدداً من المقترحات الهادفة لتعزيز جاهزية المؤسسة وتمكينها من أداء مهامها بما يسهم في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي ودعم الاستقرار المالي.

2. المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني:

- دشّن مزارعو القمح في محافظة الجوف شمالي اليمن اعتصاماً في صنعاء للمطالبة بصرف مستحققاتهم المالية مقابل محاصيل اشترتها "المؤسسة العامة لإنتاج الحبوب" التابعة لجماعة الحوثيين قبل نحو ثلاثة أشهر دون سداد قيمتها حتى الآن. وذكر المزارعون أنهم بدأوا اعتصامهم داخل مقر المؤسسة قبل الانتقال إلى أمام وزارة الزراعة احتجاجاً على استمرار تأخر الصرف، في ظل تبريرات تتعلق بعدم اعتماد المبالغ من البنك المركزي في صنعاء.
- دعت الحكومة اليمنية في عدن تجار الذهب والمعادن الثمينة إلى الالتزام بالضوابط الرقابية والقوانين المنظمة للقطاع، للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز الشفافية والامتثال للمعايير المحلية والدولية.
- أقرّ كبار تجار ومستوري السيراميك والبلاط ومواد البناء إنشاء مصنع وطني لإنتاج السيراميك والبلاط برعاية الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة في صنعاء، في خطوة تهدف إلى تعزيز التصنيع المحلي، والاستفادة من المواد الخام المحلية، وتقليل الاعتماد على الواردات.

3. أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي:

- أقر مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي حزمة تمويلات جديدة لليمن بقيمة 285 مليون دولار، بالتزامن مع اعتماد إطار الشراكة القطري للفترة 2026-2030، بهدف دعم التعافي الاقتصادي وتحسين الخدمات الأساسية وتعزيز فرص العمل. وأوضح البنك الدولي أن التمويلات ستُوجّه إلى مشاريع في قطاعات المياه والصحة والخدمات الحضرية والحوكمة، مع تخصيص أكثر من 153 مليون دولار لمشروع إدارة المياه والري، و94 مليون دولار لمشروع الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي.
- تصاعد الاعتداءات على السفن التجارية في الممرات المائية اليمنية في خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب خلال شهري مايو ويونيو ما تسبب في زيادة تكاليف الشحن إلى اليمن بأكثر من 30% نتيجة تنامي مخاوف شركات الشحن والتأمين.
- أعلنت السعودية تحويل دفعة جديدة من الدعم المالي للموازنة العامة للحكومة اليمنية بقيمة تتجاوز 224 مليون ريال سعودي (نحو 60 مليون دولار)، بهدف المساهمة في تغطية رواتب موظفي الدولة وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي، ضمن حزمة الدعم المخصصة للموازنة العامة خلال عام 2026.

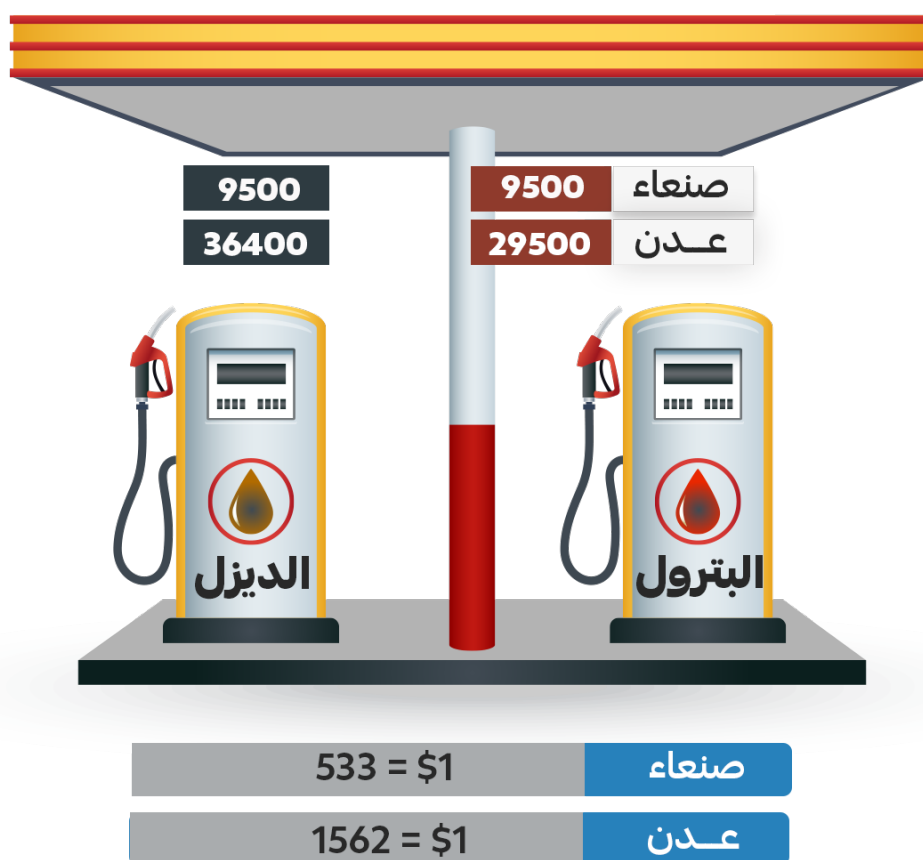
- أعلن برنامج الغذاء العالمي أن أكثر من 739 ألف شخص استفادوا من المساعدات الإنسانية التي قدمها في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية خلال مايو 2026، شملت المساعدات الغذائية والنقدية والتغذوية وبرامج دعم سبل العيش والتغذية المدرسية، رغم استمرار أزمة نقص التمويل.
- حذرت الحكومة اليمنية، من تفاقم أزمة الأمن الغذائي وسوء التغذية في البلاد، مؤكدة أن قطاع التغذية يمر بمرحلة حرجية في ظل اتساع فجوة التمويل الإنساني، ودعت الأمم المتحدة والشركاء الدوليين إلى إعطاء هذه الأزمة أولوية قصوى وتعزيز الدعم الموجه للتدخلات الأكثر تأثيراً واستدامة. وجاء ذلك خلال مباحثات بين نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي ومسؤولة في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، كشفت خلالها المنظمة عن تراجع عدد المستفيدين من مساعداتها إلى 1.8 مليون شخص خلال النصف الأول من عام 2026 مقارنة بـ 3.4 مليون مستفيد خلال العام الماضي، نتيجة نقص التمويل الدولي.
- أعلن الاتحاد الأوروبي أن مهمته البحرية في البحر الأحمر (EUNAVFOR ASPIDES) نجحت في تأمين مرور دفعة ثانية من السفن التجارية في المنطقة غربي اليمن، ضمن عملياتها الهادفة لحماية الملاحة الدولية. وقالت المهمة في تغريدة، الجمعة 19 يونيو، على منصة "إكس" إن السفن العابرة أكملت رحلتها بأمان تحت حماية الفرقاطة الإيطالية (BERGAMINI)، موضحة أن هذه العملية تعد الثانية خلال أقل من أسبوع بعد تنفيذ مهمة مماثلة بواسطة الفرقاطة اليونانية (HS HYDRA). وأكدت المهمة أن القوات البحرية الأوروبية تواصل الإسهام في الحفاظ على أحد أهم الممرات المائية العالمية مفتوحاً وآمناً، في نطاق عملياتها التي تشمل مضيقي هرمز وباب المندب ومياه البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب وخليج عُمان والخليج العربي.
- أعلنت اللجنة العمالية في قطاع العقلة النفطية (S2) بمدينة عرماة بمحافظة شبوة تعليق نقل النفط الخام المخصص لتشغيل كهرباء عدن في 23 يونيو، احتجاجاً على تأخر صرف مستحقاتهم المالية. وقالت اللجنة في بيان يوم الاثنين إن القرار يأتي نتيجة ما وصفته بعدم التزام وزارة المالية بتنفيذ توجيهات رئاسة الوزراء بصرف المستحقات من موازنة القطاع.

- تتجدد أزمة المشتقات النفطية والغاز المنزلي في عدد من المحافظات اليمنية مع تكرار التقطعات القبلية التي تعيق خروج قواطر الوقود من محافظة مأرب بين الحين والآخر، ما يؤدي إلى اضطراب الإمدادات وعودة السوق السوداء بأسعار تجاوزت 50 ألف ريال للدبة. وفي تعز، تسبب تراجع كميات الغاز المنزلي الواصلة إلى المحافظة في ازدحام وطوابير طويلة أمام محطات التعبئة، وسط مطالبات للسلطات بالتدخل العاجل لضمان انتظام الإمدادات ومعالجة أزمة التوزيع، تفادياً لتفاقم معاناة المواطنين.

4. متوسط أسعار الصرف في عدن وصنعاء خلال شهر يونيو 2026م:

العملة	شراء	بيع
عدن		
دولار أمريكي 		1562
ريال سعودي 		413
صنعاء		
دولار أمريكي 		533
ريال سعودي 		140

5. متوسط أسعار المشتقات النفطية خلال شهر يونيو 2026م:





يُعدّ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) أحد أبرز منظمات المجتمع المدني في اليمن. تأسس المركز عام 2008، ويمتلك خبرة واسعة في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، ودعم المناصرة القائمة على الأدلة، وتطوير الإعلام، إلى جانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

يسعى المركز إلى الإسهام في تحسين النظام الاقتصادي في اليمن وجعله أكثر شفافية وعدالة، من خلال تعزيز قيم الشفافية والحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ودعم تطوير قطاع إعلامي حرّ ومهني ومستقل، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب، والحد من آثار النزاع على مسارات التنمية، بما يساهم في تحقيق السلام المستدام.

اليمن تعز - حي الدحي



٢٣٩٢٠٦ -٤- ٠٠٩٦٧



www.economicmedia.net



economicmedia@gmail.com



@Economicmedia



Economicmedia